غير أن بناك حالة ثالثة قد تتحقق في حالة سكوت المحكمة العميا أو مجمس الدولة وعدم صدور ففي بذه الحالة بل يفسر السكوت قبوال أم رفض؟ بذا ما أجابت عنو المادة 36 من القانون العضوي رقم 22-19 التي نصت عمى إحالة الدفع تمقائيا إلى المحكمة العميا أو مجمس الدولة حسب الحالة، كما حددت في فقرتيا الثانية إجراءاتيا بحيث أخضعتيا لنفس إجراءات الإحالة العادية

Summarized by © lakhasly.com